**ما ورد فى نصوص القرآن والسنة الصحيحة من أسماء الله وصفاته**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / ميريهان مجدي محمود عبد المجيد*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

*mirihan@mediu.ws*

**خلاصة هذا البحث فى : الإيمان بما وردت به نصوص القرآن والسنة الصحيحة من أسماء الله وصفاته إثباتًا ونفيًا**

**الكلمات الافتتاحيه : ارتكز ، الايمان ، اسماء**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة الإيمان بما وردت به نصوص القرآن والسنة الصحيحة من أسماء الله وصفاته إثباتًا ونفيًا**

* ***. . موضوع المقالة***

فقد ارتكز معتقد أهل السنة في باب أسماء الله وصفاته على ثلاثة أسس رئيسية، هي:

الأساس الأول: الإيمان بما وردت به نصوص القرآن والسنة الصحيحة من أسماء الله وصفاته إثباتًا ونفيًا.

الأساس الثاني: تنزيه الله -جل وعلا- عن النقائص والعيوب، وعن أن يشبه شيء من صفاته شيئًا من صفات المخلوقين.

الأساس الثالث: قطع الطمع عن إدراك كيفية اتصاف الله بتلك الصفات.

وهذه الأسس الثلاثة هي التي تفضل وتُميز عقيدة أهل السنة في هذا الباب عن عقيدة أهل التعطيل -من الفلاسفة وأهل الكلام ونحوهم- من جهة، وعن عقيدة أهل التمثيل -من الكرامية والهشامية وغيرهم من جهة أخرى.

فالأساس الأول: فيه تمييز لعقيدة أهل السنة عن عقيدة المعطلة، فأهل السنة يجعلون الأصل في إثبات الأسماء والصفات أو نفيها عن الله -تبارك وتعالى- هو كتاب الله  وسنة نبيه  ولا يتجاوزونها، فما ورد إثباته من الأسماء والصفات في القرآن والسنة الصحيحة فيجب إثباته، وما ورد نفيه فيهما فيجب نفيه.

وأما ما لم يرد إثباته ونفيه فلا يصح استعماله في باب الأسماء وباب الصفات إطلاقًا، وأما في باب الأخبار فمن السلف من يمنع ذلك، ومنهم من يجيزه بشرط أن يستفسر عن مراد المتكلم فيه، فإن أراد به حقًّا يليق بالله تعالى فهو مقبول، وإن أراد به معنى لا يليق بالله  وجب رده.

وإذا كان توحيد الأسماء والصفات يقوم على أن الله -تبارك وتعالى- مختص بما له من الأسماء والصفات، لا يشاركه فيها أحد من خلقه، وعلى وجوب إثبات كل ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله  من الأسماء والصفات من غير تمثيل ولا تعطيل؛ فإن هناك ضوابط وقواعد عامة في هذا الباب يجب رعايتها حذرًا من الوقوع في الانحراف والضلال الذي وقعت فيه الفرق المختلفة.

فمنهم من غلا في الإثبات حتى مثل الله بخلقه، ووقع في حمأة التشبيه، ومنهم من غلا في النفي والتعطيل حتى أدى به ذلك إلى جحد الذات نفسها واعتبارها عدمًا لا وجود له. ومنهم من أثبت الأسماء دون الصفات تحكمًا بلا دليل. ومنهم من أثبت بعض الصفات دون بعض، بناء على نظريات فلسفية لا مستندَ لها من شرع ولا عقل.

وسبب ذلك كله: الإعراض عن هدي الكتاب والسنة، وتحريف نصوصهما عما دلت عليه من الحق، واتباع الظنون الكاذبة، بدعوى أنها عقليات لا تقبل النقض والقول على الله سبحانه بلا علم.

أما تلك القواعد والأسس التي يجب ملاحظتها في هذا الباب فهي:

أولًا: لا يصح أن يسمى الله  إلا بما سمى به نفسه، أو سماه به رسول الله  ولا أن يوصف كذلك إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله  فإن أسماء الله تعالى كلَّها توقيفية لا يجوز إطلاق شيء منها على الله في الإثبات أو النفي إلا بإذن من الشرع.

فالله أعلم بنفسه من كل من سواه، قال تعالى: {ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ} [البقرة: 140] وقال : {ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ} [النساء: 122] وقال تعالى: {ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ} [فاطر: 14] وقال سبحانه: {ﮄ ﮅ ﮆ} [الفرقان: 59] فالله  هو الذي سمى ووصف نفسه بما جاء في نص كلامه الذي هو القرآن، ولا يسمي ويصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله  الذي قال الله في حقه: {ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ} [النجم: 3، 4] ولقد جاءت رسالة النبي  بإثبات الصفات إثباتًا مفصلًا على أكمل وجه وأتمه.

وما لم يصرح الشرع بنفيه ولا بإثباته يجب التوقف فيه حتى يعلم مراد قائله به، فإن أراد به معنى صحيحًا موافقًا لما ورد به النص قُبِل، ولكن لا يعبر عنه إلا بألفاظ النصوص، ولا يعدل عنها إلا لضرورة، وإن أراد به معنى فاسدًا وجب رده، والأصل في ذلك أن معرفة الله  بأسمائه وصفاته، هي من شئون الغيب الذي لا سبيل إلى إدراكه بالعقل وحده، فإن العقل لا يتجاوز بقدرته نطاق هذا الوجود الحسي الذي يمكن أن ينفذ إليه من طريق الحواس. أما شئون الغيب فلا مجال له أن يحكم عليها بمقتضى أقيسته وبراهينه؛ وإنما وظيفته أن ينظر فيما جاءت به النصوص من أخبار هذه الغيوب، فيثبت ما أثبتته النصوص وينفي ما نفته، من غير أن يصدر حكمًا من عنده لا في الإثبات ولا في النفي.

ومهما توهم العقل أن صفة ما هي صفة كمال، لا يجوز له إثباتها ما لم تكن ثابتة بالشرع، ومهما توهم أن صفة ما هي صفة نقص لا يجوز له نفيها ما لم تكن منفية بالشرع، إذ لا عبرة في هذا الباب بوهم العقل، فإنه قد أدى في كثير من الأحوال إلى نفي كثير من صفات الكمال في الكتاب والسنة.

أما أهل التعطيل؛ فقد جعلوا العقلَ وحده هو أصل علمهم، فالشبه العقلية هي الأصول الكلية الأولية عندهم، وهي التي تثبت وتنفي، ثم يعرضون الكتاب والسنة على تلك الشبه العقلية، فإن وافقتها قبلت اعتضادًا لا اعتمادًا، وإن عارضتها ردت تلك النصوص الشرعية وطرحت، وفي هذا يقول قائلهم: كل ما ورد السمع به ينظر؛ فإن كان العقل مجوزًا له وجب التصديق به... وأما ما قضى العقل باستحالته فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به، ولا يتصور أن يشمل السمع على قاطع مخالف للمعقول. وظواهر أحاديث التشبيه -يعني: بها أحاديث الصفات- أكثرها غير صحيحة، والصحيح منها ليس بقاطع، بل هو قابل للتأويل.

فهذا النقل يبين لك مدى تقديم هؤلاء لشبههم العقلية وتعصبهم لها، وكيف أنهم يجعلونها هي الأصول والسمع معروضًا عليها، فما أجازته عقولهم قبلوه، وما لم تجزه عقولهم شككوا فيه وانتقصوه، ومن ثم سعوا في تأويله وتحريفه. ومن يلقي نظرةً على كتب الأشاعرة مثلًا يجد أن القوم يقسمون أبواب العقيدة إلى إلهيات، ونبوَّات، وسمعيات، وهم في باب الإلهيات والنبوات لا يقبلون نصوص الكتاب والسنة؛ ولذلك لن تجد في هذين البابين إلا الشبه العقلية المركبة وفق القواعد المنطقية، ويا عجبًا أنأخذ ديننا من كلام الله ورسوله، أم من ملاحدة اليونان وتلاميذهم؟!

وأما باب السمعيات -أي: البعث والحشر، والجنة والنار، والوعد والوعيد- فهم يقبلون فيه النصوص الشرعية، وبالتالي سموا هذا الباب بـ"السمعيات". في مقابل باب الإلهيات والنبوات، إذ إنهم يعتمدون فيهما على العقليات، وهؤلاء شابهوا حال من قال الله -تبارك وتعالى- فيهم: {ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ} [البقرة: 85].

ثانيًا: يجب أن يكون معلومًا أن الله  لا يماثل شيئًا من خلقه ولا يماثله شيء، فكل ما ثبت له من الأسماء والصفات فمعناه يختص به لا يشاركه فيه أحد.وقد يكون هناك أسماء مشتركة بين الله وبين خلقه أو بين صفاته وصفات خلقه، فهذه يجب أن لا توهم تشابهًا في المسمى؛ لأن الاشتراك إنما هو في محض الاسم وفي القدر المشترك الذي يدل عليه عند الإطلاق، وذلك لا يوجب مماثلة أصلًا بين الله  وبين من يسمى بهذه الأسماء أو يوصف بهذه الصفات من المخلوقين.

فتسمية الله -تبارك وتعالى- قادرًا لا توجب مماثلة قدرة الله لقدرة العبد، وكذا تسميته عالمًا ومريدًا وحيًّا وسميعًا وبصيرًا ومتكلمًا، وغير ذلك من أسمائه الحسنى التي قد تطلق على غيره لا توجب أن علمهم كعلمه ولا إرادتهم كإرادته ولا حياتهم كحياته... إلخ.

والأصل في ذلك أن ما يوصف به العباد إنما يتعين ويتخصص بالإضافة؛ فإن أضيف إلى الله كان معنًى مختصًّا به لا يليق بغيره، وإن أضيف إلى المخلوق كان معنًى مختصًّا به يتنزه الله  عن الاتصاف به.

وفي تقرير هذه القاعدة على هذا الوجه حل لإشكالات كثيرة، فإن الذين نفوا عن الله  ما يطلق على خلقه من الأسماء والصفات وتأولوا ما ورد فيها من الآيات والأحاديث، إنما فعلوا ذلك لتوهمهم أن إثبات هذه الصفات يقتضي المماثلة بين الله وخلقه؛ فعطلوا خوف التشبيه. ولو أنهم أدركوا أن لهذه الألفاظ إذا أطلقت على الله معاني أخرى غير التي تناسب المخلوق، لَمَا وقعوا في حمأة التعطيل، ولكن مَن يضلل الله فما له من سبيل.

وبناء على هذه القاعدة العظيمة؛ يمكن أن نثبت لله  كل ما ورد في الكتاب العزيز من صفات الاستواء والمجيء والإتيان يوم القيامة، والتكليم والنداء والمناجاة بأصوات مسموعة وحروف مفهومة، والرحمة والحكمة، والرضا والغضب، والمحبة والكراهة، واليدين والعينين والوجه أو غيرها، وكذلك نثبت له ما وردت به السنة الصحيحة من صفات النزول إلى سماء الدنيا كل ليلة، والدنو من الحجاج عشيةَ عرفة، والفرح بتوبة عبده حين يتوب والضحك وغيرها... ما دمنا نعتقد أن كل ما ثبت لله من هذه الصفات هو غير ما ثبت منها للمخلوقين.

ثالثًا: أن كل ما ثبت لله من الصفات الوجودية؛ فهو ثابت له على جهة الكمال المطلق الذي هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يكون وراءه كمال آخر ولا يمكن أن يعرض لها النقص بوجه من الوجوه؛ فهو سبحانه له المثل الأعلى في كل ما ثبت له من الأسماء والصفات، ولا يمكن أن يكون هذا المثل لأحد سواه.

فصفاته وجدت كاملةً من الأزل إلى الأبد، لم تكن ناقصةً ثم كملت كما هو الحال في صفات غيره. ولا يمكن أن يطرأ عليها النقص الذي قد يطرأ على صفات المخلوقين؛ فحياتُه سبحانه أكمل حياة؛ لأنها من لوازم ذاته، فهي أقدم حياة وأدوم حياة وأقوى حياة، ولا يمكن أن تسبق بموت ولا أن يلحقها موت، قال -تبارك تعالى-: {ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ} [الفرقان: 58] وفي الحديث: ((أعوذ بعزتك لا إله إلا أنت أن تضلني، أنت الحي الذي لا تموت والجن والإنس يموتون)).

وكذلك كل ما تستلزمه هذه الحياة الكاملة من الصفات هو ثابت على أكمل وجه وأتمه؛ فقدرته أكمل قدرة لا يعجزه شيء ولا يصيبه لغوب أو إعياء، وعلمه أوسع علم وأشمله، فهو محيط بجميع المعلومات لا يمكن أن يند عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء. وإرادته أتم إرادة فلا يقع في ملكه إلا ما يريد، وسمعه وسع الأصوات كلها مهما خفتت؛ فهو يسمع دبيب النملة السوداء على الصخرة الصمَّاء في الليلة الظلماء. قال -تبارك وتعالى-: {ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ} [طه: 7].

وبصره أكمل الأبصار رؤية، فلا تغيب عنه ذرة مهما دقت، ولا يؤثر فيه بُعد ولا يحجبه جدران ولا أستار؛ قال -تبارك وتعالى-: {ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ} [الأنعام: 103] وكلامه أتم كلام وأبلغه، فلا يمكن أن يكون في كلامه خفاء أو قصور؛ قال تعالى: {ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ} [الأنعام: 115] وهكذا الحال في جميع الصفات، لا يجوز أن تثبت له إلا على هذا الوجه من الكمال.

وأما ما نفاه الله  عن نفسه أو نفاه عنه رسوله  من النقائص والعيوب، فإن هذا النفي بمجرده ليس كمالًا، إذ الكمال لا يكون إلا أمرًا موجودًا، وأما الأمور السلبية أو العدمية فلا تكون كمالًا إلا إذا تضمنت أمرًا وجوديًّا؛ ولهذا لم يرد في الكتاب ولا في السنة نفي نقص عن الله  إلا ويراد به إثبات ما يضاد ذلك النقص من صفات الكمال؛ فنفي العجز في قوله تعالى: {ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ} [فاطر: 44] إنما هو لإثبات كمال قدرته، ونفي السِّنة والنوم في قوله: {ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ} [البقرة: 255] إنما يراد به إثبات كمال حياته وقيوميته.

ونفي الظلم في قوله: {ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ} [النساء: 40] إنما هو لإثبات كمال عدله وحكمته... وهكذا في بقية الصفات.

ولهذا أيضًا لم يرد النفي في الكتاب ولا في السنة إلا مجملًا في أغلب أحواله، كما في قوله -تبارك وتعالى-: {ﭡ ﭢ ﭣ} [الشورى: 11] {ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ} [مريم: 65] {ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ} [الإخلاص: 4].

وأما صفات الإثبات؛ فيكثر ورودها على جهة الاستيعاب والتفصيل.

رابعًا: إجراء الصفات على ظاهرها وترك تأويلها:

ومعنى هذا أن السلف لا يتعرضون لتأويلها وتحريفها، بل يثبتون لها المعنى الظاهر المفهوم من لغة العرب، وأنها حقيقة لا مجاز.

وخالف في ذلك ثلاث فرق:

1. فرقة أجرت الصفات على ظاهرها، ويجعلون ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، وهؤلاء هم المشبِّهة ومذهبهم باطل.
2. وفرقة قالت: يجب نفي ظاهر الصفات؛ لأن ظاهرها يفيد التشبيه بزعمهم فيقولون: معنى رحمته: نعمته أو إحسانه! وسمعه وبصره: علمه! واستواؤه: استيلاؤه! ونزوله: نزول رحمته! ويده: قدرته! وهكذا تحريفًا لقول الرب عن مواضعه.

وهم مختلفون في هذا الباب: فمنهم من ينفي جميع الصفات، ومنهم من يثبت سبعًا، أو ثمانية، أو خمس عشرة... وهذا من تخبطهم، وضياع الضابط لديهم.

1. وفرقة قالت بالوقف والتفويض، فهم يُجرون الصفات على ظاهرها ويقولون: نفوض علم معانيها إلى الله تعالى! ونحن لا نعرف معاني هذه الأسماء، ويّدعي بعض الناس أن هؤلاء على مذهب السلف.

والتحقيق: أن السلف لا يفوضون معاني الأسماء والصفات، وإنما دائمًا يفوضون كيفية الصفات، أما المعاني فإنها معلومة من كلام العرب، يدلّك على هذا قول الإمام مالك لما سئل عن الاستواء قال: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة".

ولو كانت أسماء الله -تبارك وتعالى- لا معاني لها، لم تكن حُسنى كما أخبر الله -تعالى- ولا كانت دالةً على مدحٍ وكمال، لأن حُسنها باعتبار معانيها، فأي حسنٍ فيها إن لم يكن لها معانٍ؟!

ولو كانت أسماء لا معاني لها، لساغ وقوع أسماء الغضب والانتقام، في مقام الرحمة والإحسان وبالعكس، فيقال: اللهم اغفر لي وارحمني إنك أنت الجبار ذو الانتقام! اللهم انتقم من الكفرة فإنك أنت الغفور الرحيم!.

ثم إن الإعراض عن فهم معاني الأسماء والصفات، إعراض عن تدبر كتاب الله تعالى، وقد ذم الله تعالى المعرضين عنه، فقال: {ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ} [النساء: 82] وقال : {ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ} [محمد: 24] وأمر بالتدبر والفهم، فقال: {ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ} [ص: 29].

والزعم بأن هذا هو المذهب الحق، وصف للرسول  وأصحابه بالجهل! ولذا يسمي شيخ الإسلام هذه الطائفة بأهل التجهيل.

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**